إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة(2008-2017)

Liquidity Risk Management in Islamic Banks- Case study of Al Baraka Bank of Algeria for the period (2008- 2017)

عائشة طبي [1]*، أحلام بوعبدلي [2]

[1] مخبر السياحة،الإقليم و المؤسسات ، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة غرداية / الجزائر
[2] مخبر السياحة،الإقليم و المؤسسات ، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة غرداية / الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/10/06؛ تاريخ المراجعة:2019/10/28 ؛ تاريخ القبول:2020/04/26

ملخص: إن من أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية هي إدارة مخاطر السيولة لديها بشقيها الفائض أو العجز،حيث *تسعى البنوك الإسلامية جاهدة، لتبني إدارة كفأة و تنافسية تمكنها من* أن تحافظ على الحد الأدنى من السيولة لمواجهة طلبات المودعين في المستقبل دون تضييع الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها، و الزيادة من ربحيتها من أجل ضمان استمراريتها في بيئة تنافسية شرسة مع البنوك التقليدية. ومن أجل فهم الموضوع أكثر قمنا بهذه الدراسة و التي تهدف إلى التعرف على واقع إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008-2017، الذي تم اختياره كعينة للدراسة وذلك لتوفر بياناته المالية كما أنه أول من باشر نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر سنة1991، فقد تحصلنا على بيانات الدراسة من التقارير المالية للبنك خلال الفترة 2008-2017 و من قاعدة بيانات بنك سكوب، قمنابتحليلها عن طريق المنهج الوصفي، وفي الأخير تبين أن البنوك الإسلامية تعاني من فائض في سيولتها، وهذا لامتلاكها شبكة عملاء كبيرة و مساهمين طموحين، لكن في المقابل نلاحظ بقاء معاملاتها محصورة في البيوع و المرابحة دون خوض الصيغ الاستثمارية كالمشاركة و الاستصناع و غيرها.

الكلمات المفتاح:بنك تقليدي؛ بنك إسلامي؛ إدارة مخاطر السيولة، نسبة السيولة؛ بنك البركة الجزائري.

تصنيف JEL : G01,G12,G21.

Abstract: One of the most important challenges facing Islamic banks is managing their liquidity risks in both excess and deficit. Islamic banks are striving to adopt an efficient and competitive management that will enable them to maintain minimum liquidity to face depositor's demands in the future without losing the investment opportunities available to them and Increase their profitability in order to ensure their sustainability in a competitive environment with conventional banks. In order to understand the subject more, we conducted this study, which aims to identify the fact of managing liquidity risk in Al Baraka Bank of Algeria during the period 2008-2017, which was selected as a sample for the study,because its financial statements are available, and was the first bank that practice the Islamic banking activity in Algeria in 1991, We obtained the study data from the financial reports of the bank during the period 2008-2017 and from the bank scoop database, which we analyzed through descriptive approach. Finally, it turns out that the Islamic banks suffer from excess liquidity. This is because it has a large client network and ambitious shareholders, but we note that its transactions remain limited to BOUYOU'Aand MURABAHA without going through investment formes such as MUSHARAKA, ISTISNA'A and others.

Keywords: Traditional bank,Islamic Bank, Liquidity Risk Management,Al Baraka Bank of Algeria,, Liquidity Ratio.

Jel Classification Codes :G01,G12,G21.

* Corresponding author, e-mail: tobbi.aicha@yahoo.com

I- تمهيد:

I-1إشكالية البحث:

تواجه البنوك الإسلامية تحديات و مخاطر تفوق تلك التي تواجهها البنوك التقليدية نظرا لأن التشريعات و التعليمات الصادرة عن البنوك المركزية و التي تنظم عمل البنوك التقليدية و الإسلامية في معظم النظم الاقتصادية انطلقت أساسا لخدمة النظام المصرفي التقليدي،و من تم تطبيقها على البنوك الإسلامية دون مراعاة خصوصية عمل البنوك الإسلامية.

و تعتبر مخاطر السيولة من بين أكبر التحديات و العقبات التي تواجهها البنوك الإسلامية،حيث أن معظمها تفتقر لأدوات شرعية تدير سيولتها من خلالها ،إما لتغطية النقص فيها أو لإدارة الفائض منها.

لهذا سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على التساؤل التالي:

- كيف تتم إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008- 2017 ؟

I-2-أهمية و أهداف البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لأحد المواضيع الهامة و التي تمس عصب الحياة الاقتصادية و هو القطاع المصرفي و على وجه الخصوص البنوك الإسلامية و كيفية إدارتها لمخاطر السيولة،حيث تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- التطرق لمفاهيم حول إدارة السيولة في البنوك الإسلامية؛
- التعرف على أهم حيثيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية؛
- الوقوف عند أهم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية و التعرف على أهم وسائل و طرق معالجتها؛
- محاولة معرفة كيفية تطبيق بنك البركة الجزائري للقواعد الاحترازية في إدارة مخاطر السيولة لديه كعينةعن البنوك الإسلامية.

I-3- منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث و للإجابة على التساؤل المطروح سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي ،من خلال التطرق للجانب النظري المتعلق بمخاطر السيولة و إدارتها في البنوك الإسلامية،وكذلك المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسةبعد استعمال أدوات الإحصاء الوصفي في وصف و تحليل متغيرات الدراسة.

I-4- الدراسات السابقة:

- دراسة كل من الدكتور ابراهيم عبد الحليم عباده و أحمد محمد البعث، وهي عبارة عن ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية عمان- الأردنيومي29 و 30 جويلية2015،كلية الشريعة جامعة الأردن عنوانها:"معالجة فائض السيولة من خلال أدوات التمويل عقدالـــ(POT)نموذجا" ،حيث انطلقا من إشكاليتهما و التي نصت على أنه:"لماذا تفكر المصارف الإسلامية بإيجاد أدوات تمويل إلى جانب المداياتلحل مشكلة السيولة؟" ،حيث أنه بعد أن تصورا أن تعاملات المصارف الإسلامية لفترة طويلة بعقود المداينات ثبت لدى القائمين على هذه البنوك أنها لا تحقق رسالة المصارف الإسلامية و لا تحقق مقاصد الشريعة بل مآلاتها تضر بالاقتصاد الإسلامي .

و توصلا إلى جملة من النتائج أهمها أن البنوك الإسلامية تعاني من عجز كبير في استثمار فائض السيولة لديها بسبب محدودية أدواتها الاستثمارية كما استنتجا أن المداينات لا تسهم في زيادة القيمة المضافة و الإنتاج القومي ،و في الأخير قدما توصيات بضرورة تفعيل عقد الـــ(POT)الذي سيساهم في حل مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية.

- دراسة أكرم لال الدين و سعيد بهراوة تم تقديمها ضمن فعاليات الدورة العشرين للفقه الإسلامي المنعقدة في مكة خلال 25-29 ديسمبر 2010 ، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية ، وقام الباحثان على تعريف السيولة وإدارتها وتوضيح أهميتها ،أهم مكوناتها والمرتكزات الأساسية لنجاحها ،كما تم عرض الأدوات النقدية الإسلامية لإدارة السيولة وفحص نجاحها وانضباطها . و توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية تعاني من نقص الأدوات النقدية المالية لإدارة السيولة ،و أن أهم عائق يواجه استخدام الصكوك كأداة لإدارة السيولة هو الضوابط الشرعية .

دراسة غسان سالم الطالب كورقة عمل تحت عنوان" مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية" مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية عمان- الأردنيومي29و 30 جويلية2015،كلية الشريعة جامعة الأردن ،أين سلط الضوء على مخاطر و

- تحديات السيولة النقدية التي قد يواجهها المصرف الإسلامي إضافة إلى التحديات التي فرضتها بازل3 و المعايير التي اشترطتها لكفاية رأس المال، و توصل إلى جملة من النتائج أهمها ضرورة الاحتفاظ بنسبة من الأصول السائلة عالية الجودة لمواجهة أي طارئ مالي غير متوقع، و أضاف أنه ليس دائما قد تكون المشكلة في فائض السيولة و عدم القدرة على توظيفها بل إن نقص السيولة قد يكون له أثر في إعاقة عمل المصرف عندما يحتفظ بأصول ليس من السهولة تحويلها إلى سيولة وقت الطلب. وفي الأخير دعا إلى ضرورة زيادة اهتمام المصارف الإسلامية بتنويع صيغ الاستثمار و كذا التوجه نحو الاستثمار في الصكوك الإسلامية و إقامة سوق مالية تعمل على توفير مجال واقعي لتوظيف فائض السيولة المتاح,

- دراسة موسى عمر المبارك أبو محيمد رسالة للحصول على درجة دكتوراه في المصارف الإسلامية عنوانها "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2"بكلية العلوم المصرفية ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، سنة 2011، و قد كانت دراسته تتمحور حول التعرف على مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي و علاقتها بمعدل كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي و المخاطر الثلاثة التي وردت في المعادلة كما أقرتها لجنة بازل،أين حاول الباحث التركيز على أن حداثة تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية يحتاج إلى وجود دراسات علمية معمقة تبحث في ربط المخاطر الخاصة بالتمويل بمعيار كفاية رأس المال ،و قد توصل إلى جملة من النتائج أهمها أن البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر متعددة لا تقل عن مخاطر البنوك التجارية ،و أن جميع الصيغ يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل ،و كذلك ألح على ضرورة التفريق بين مصادر صيغ التمويل المختلفة ،ليتم استبعاد مخاطر الصيغ الممولة من الحسابات المشتركة من معادلة كفاية رأس المال ،بالرغم من وجود صعوبة في الفصل بين مصادر التمويل عمليا،و في الأخير وصى بضرورة إيجاد علاقة منطقية ما بين الحسابات الاستثمارية و الجزء من مخاطر الصيغ التي لم تدخل ضمن معادلة كفاية رأس المال ،غير أننا نلاحظ غياب الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

- دراسة من إعداد الباحثة رانية زيدان شحادة العلاونة و هي رسالة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد و المصارف الإسلامية عنوانها:"إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (حالة الأردن) "بجامعة اليرموك ، سنة 2007 هدفت إلى التعرف على ماهية المخاطر التي قد تواجه المصارف الإسلامية،و تجلية الاختلافات بينها و بين مخاطر المصارف التقليدية،و التعرف على أساليب إدارة هذه المخاطر،و تقليلها إلى أدنى حد ممكن لها،وقد أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ذات كفاءة عالية في إدارتها للمخاطر من خلال إتباعها لمجموعة من السياسات المالية و تنفيذ أوامر السلطات الرقابية التابعة لها،و تنفيذا لمقترحات بازل2.غير أنها لم تتعرض لدراسة علاقة مخاطر صيغ التمويل مع كفاية رأس المال، و لم تقم بتحليل صيغ التمويل الإسلامي للتعرف على المخاطر الخاصة بكل صيغة و ربطها بمعادلة كفاية رأس المال.

II-إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

II-1- مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، عناصرها و أهميتها:

قبل أن ندرس إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية لا بد أولا من أن نقدم مفاهيم عامة حول السيولة و إدارتها في هذه البنوك و هذا ما سنتناوله في هذا الجزء من الدراسة.

II-1-1- مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية و عناصرها:

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية،أما في معناها الفني فتعني قابلية تحول الأصل إلى نقدية بسرعة و بخسائر أقل ،باعتبار أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، ومن ثم فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية و الأصول سهلة التحول إلى نقدية و بدون خسائر وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها[1].

و تعبر السيولة المصرفية على قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري،و التي تتكون بشكل كبير و نسبي من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع و تلبية طلبات الائتمان أي القروض لتلبية حاجات المجتمع[2].

كما أصدر البنك الماليزي المركزي معيارا حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية و بين أن إدارة السيولة تعني"احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد".

و تتمثل عناصر السيولة في البنوك الإسلامية في كافة الأصول النقدية و شبه النقدية بما يسهم في سداد الالتزامات قصيرة الأجل بسرعة و بدون أو بأقل الخسائر ،و تنقسم إلى مجموعتين جوهريتين هما:

- ❖ السيولة النقدية:و هي النقدية الجاهزة تحت تصرف البنك و تشمل:
  - النقدية بالعملة الوطنية و الأجنبية الموجودة عند البنك؛
  - الودائع لدى البنك المركزي و البنوك الأخرى؛
  - الشيكات تحت التحصيل.
- ❖ السيولة شبه النقدية:و هي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها، و منها الأسهم بأنواعها و الصكوك بأنواعها و تتصف هذه الأدوات بقصر أجل استحقاقها و إمكانية التصرف السريع فيها سواء بالبيع أو الرهن.

II-1-2- أهمية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:

تظهر أهمية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية من خلال:[3]

- المحافظة على تطبيق أحكام و قواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجالات الاستثمار المختلفة و عدم اكتنازها و حبسها؛
- المحافظة على سمعة البنك الإسلامي فوجود فائض كبير يعني عدم وضوح السياسة الاستثمارية و بالتالي تجميد الأموال،كما أن وجود العجز من شأنه أن يفقد الثقة به،و بالتالي يقوم العملاء بسحب ودائعهم؛
- يباشر البنك الإسلامي أنشطة متعددة و متنوعة تحتاج إلى مستوى سيولة يختلف عن مستوى السيولة المطلوبة في البنك التقليدي في الوقت الذي تتدفق إليه الودائع بطريقة غير منتظمة؛
- يوظف البنك الإسلامي معظم أمواله في مشروعات اقتصادية متوسطة و طويلة الأجل لذلك يواجه صعوبة تسوية العجز عن طريق بيع الأوراق المالية و ما في حكمها،وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية و إدارة السيولة و الرقابة عليها في البنوك الإسلامية.

II -1-2- أهمية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:

II-2- نظريات و استراتيجيات إدارة السيولة و العوامل المحددة لنسب السيولة في البنوك الإسلامية:

- لا تختلف نظريات و استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية عن تلك النظريات و الاستراتيجيات التي تعتمدها مثيلاتها التقليدية ،غير أن هناك اختلافا طفيفا في العوامل المحددة انسب السيولة.
- إن من نتائج القيود التي فرضتها المصالح الداخلية و الخارجية للمحافظة على سيولة البنك انخفاض ربحيتها،الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن استراتيجيات لإدارة السيولة توفق بين السيولة و ربحية و تفادي التكلفة العالية للسيولة .و تختلف إستراتيجية إدارة السيولة بين البنك الصغير و البنك الكبير،فإدارة السيولة لدى البنوك الصغيرة تعني إدارة المخزون منها في الميزانية و كيفية توزيع هذا المخزون بشكل متوازن بين مختلف أنواع الموجودات و بشكل يضمن الاستجابة لمتطلبات السيولة،أما إدارة السيولة في البنوك الكبيرة فهي مطابقة لإدارة المطلوبات،هذا و تتميز البنوك الكبيرة بقدرتها على شراء كميات كبيرة من الأموال لتمويل أصولها العاملة كما تتميز بمرونتها في هذا المجال، غير أن هذه المرونة كلفتها أمور عدة منها ضمان نظافة ميزانيتها و جودة أصولها ناهيك عن المحافظة على بريق سمعتها في السوق المالية تلافيا لارتفاع تكلفة الحصول على السيولة، و المحافظة على سهولة تسيل الأصول .

و من الناحية التطبيقية ،لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة،حيث نلاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموعة النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات طبقا لتوجهاتهم أو بما يوائم بنوكهم.

II-2- نظريات و استراتيجيات إدارة السيولة و العوامل المحددة لنسب السيولة في البنوك الإسلامية:

لا تختلف نظريات و استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية عن تلك النظريات و الاستراتيجيات التي تعتمدها مثيلاتها التقليدية ،غير أن هناك اختلافا طفيفا في العوامل المحددة انسب السيولة.

II-2-1- نظريات و استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:

إن من نتائج القيود التي فرضتها المصالح الداخلية و الخارجية للمحافظة على سيولة البنك انخفاض ربحيتها،الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن استراتيجيات لإدارة السيولةتوفق بين السيولة و ربحية و تفادي التكلفة العالية للسيولة .و تختلف استراتيجية إدارة السيولة بين البنك الصغير و البنك الكبير،فإدارة السيولة لدى البنوك الصغيرة تعني إدارة المخزون منها في الميزانية و كيفية توزيع هذا المخزون بشكل متوازن بين مختلف أنواع الموجودات و بشكل يضمن الاستجابة لمتطلبات السيولة،أما إدارة السيولة في البنوك الكبيرة فهي مطابقة لإدارة المطلوبات،هذا و تتميز البنوك الكبيرة بقدرتها على شراء كميات كبيرة من الأموال لتمويل أصولها العاملة كما تتميز بمرونتها في هذا المجال، غير أن هذه المرونة كلفتها أمور عدة منها ضمان نظافة ميزانيتها و جودة أصولها ناهيك عن المحافظة على بريق سمعتها في السوق المالية تلافيا لارتفاع تكلفة الحصول على السيولة، و المحافظة على سهولة تسييل الأصول .

و من الناحية التطبيقية ،لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة،حيث نلاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموعة النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات طبقا لتوجهاتهم أو بما يوائم بنوكهم[4].

و هناك خمسة نظريات معروفة في إدارة السيولة تنتهجها كل من البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية بشيء من الخصوصية و هي:[5]

1- نظرية القرض التجاري TradingLoanTheory:نظرية السيولة التقليدية حيث تعتبر أن السيولة جيدة طالما أن البنك يستثمر أمواله في قروض قصيرة الأجل تحقق أرباح تتناسب مع طبيعة و تكلفة الودائع. و طبقا لهذه النظرية فإن البنوك لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم و السندات و ذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات،و تناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية ،حيث أن الغالبية العظمى من عملاء البنك من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة و قصيرة الآجال.

2- نظرية التحولShift AbilityTheory:و هي تطور للنظرية الأولى و تهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك،فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة الأوراق المالية،ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن المركز المالي للبنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبديل و القدرة على بيع الأوراق و إعادة خصم الأوراق أو تسييل بعض الأصول للمحافظة على سيولة و تدعيم مركزه المالي ،وهذه المرونة في التحويل أو التبديل تتوقف على تعدد و تنوع حجم الأصول و العمليات التي يقوم بها البنك.

3- نظرية الدخل المتوقعExpectedIncomeTheory:تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، و بالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل ،هذا و يمكن للبنك منح قروض متوسطة و طويلة الأجل ،إضافة إلى منحه قروض قصيرة الأجل ،مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية و منظمة و التي تجعل البنك يتمتع بسيولة عالية و ذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية و إمكانية توقعها[6].

4-نظرية إدارة المطلوباتLiabilities Management Theory:

منذ أواخر الستينات و مطلع السبعينات من هذا القرن تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة يقول أنه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة طلبات المودعين،أي أن هذه النظرية مفهومها للسيولة على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة،أكثر من اعتماده على سيولة أصوله[7].

II-2-2- العوامل المحددة لنسب السيولة في البنوك الإسلامية: تعتمد نسبة السيولة المتوفرة في البنوك الإسلامية على عدة عوامل أبرزها[8].

- طبيعة الموارد في البنك و استخدامات الأموال لديه و تواريخ استحقاقها؛
- مدى تقلب الودائع ؛
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية و أثر ذلك على عائد المحفظة؛
- الحالة الاقتصادية السائدة فإذا كان هناك انكماش تزداد درجة احتفاظه بالسيولة خوفا من إمكانية عدم السداد،أما إذا كان هناك رواج تتناقص درجة السيولة في حدود السلامة المالية التي تحددها ظروف كل بنك على حدى.

II-3- مؤشرات قياس السيولة المصرفية و متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في البنوك الإسلامية:

تدل مؤشرات قياس السيولة و نسب السيولة على واقع إدارة السيولة في البنك و من ثم تدل على مدى توفر المتطلبات الفعالة لإدارة السيولة لدى البنك .

II-3-1- مؤشرات قياس السيولة المصرفية

مؤشرات قياس السيولة تعرض لنا نسب السيولة قدرة البنك على توفير السيولة للإيفاء بالتزاماته المتنوعة اتجاه العملاء و أهمها طلبات سحب الودائع و منح القروض بمختلف أنواعها، و تبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية،و من أهم الالتزامات قصيرة الأجل الودائع تحت الطلب، أما الأصول سريعة التحول إلى نقدية فمن أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى و فائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي و الاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقدية فورا و بدون خسائر ،و أن إدارة السيولة تهدف إلى أن يكون البنك دائما جاهزا لمقابلة التدفقات الخارجية دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات أن إدارة السيولة الفعالة تتطلب تحديد المصادر الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، ومعرفة طبيعة التعارض بين السيولة و الربحية و الأمان و معرفة مداخل التعارض بينها،و تقاس نسبة السيولة في البنك الإسلامي من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها:[9]

1-نسبة الاحتياطي القانوني:و المقصود بنسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري النسبة التي يتم حسابها طبقا لتعليمات البنك المركزي و التي تلزم البنك التجاري بأن يحتفظ لديه بأرصدة دائنة بدون فوائد بنسبة معينة بما لديه من ودائع و تمثل نسبة الاحتياطي العلاقة بين الأرصدة لدى البنك المركزي و بعض بنود الخصوم المكونة لميزانية البنك التجاري و التي تتضح من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني}(\%) = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك}}{\text{قيمة إجمالي الودائع بالعملة المحلية+الالتزامات الأخرى}}$$

و تعتبر هذه النسبة بمثابة ضمان للبنوك التجارية للحصول على السيولة اللازمة في وقت الحاجة ،و تشمل الالتزامات الأخرى في مقام هذه النسبة على التزامات تقترب من صفة الودائع حيث يتعين على البنك المركزي الوفاء بها إما حالا أو في وقت قريب و تتمثل في الشيكات و حوالات و خطابات اعتمادية دورية مستحقة الدفع،بالإضافة إلى الأرصدة المستحقة للبنوك ،وهذه النسبة يحددها مجلس إدارة البنك المركزي و لا تخفض إلا في حالات استثنائية أو في فترات تحتاج إلى تمويل ضروري و ملائم .

2- نسبة الرصيد النقدي:يتأثر الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات السحب و الإيداع ،ونظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين فإنهما عادة لا يتعادلان ،و يترتب على ذلك تغيير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري ،و ما يهم المسؤولين في هذه الحالة ليس التغير في حجم الرصيد النقدي بل التغير في نسبته كمعيار لمعرفة سيولة البنك التجاري ،و تتأثر هذه النسبة بعدة عوامل إيجابيا أو سلبيا و يمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي :[10]

- ❖ إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد و المنظمات؛
- ❖ سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء و المتعاملين؛
- ❖ الاقتراض من المركزي بضمان أوراق مالية مثلا؛
- ❖ زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي و ليس عن طريق تجميد الاحتياطات ؛
- ❖ وجود رصيد دائن للبنك لدى باقي البنوك نتيجة لعملية المقاصة.

و العكس أي أن نسبة الرصيد النقدي تنخفض عندما تأخذ العوامل السابقة الصورة العكسية و تحسب نسبة الرصيد النقدي من خلال المعادلة التالية:[11]

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق+النقد لدى البنك المركزي+أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع و ما في حكمها}}$$

3-نسبة السيولة التجارية:حيث أنه بالإضافة إلى النسب التي يلزم القانون التمسك بها فإن البنوك عادة ما تحتفظ لديها نسبة ممن النقدية تسمى نسبة السيولة التجارية يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك و هي النقد و شبه النقد المتاح إلى إجمالي المطلوبات و تبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة و تحسب كما يلي:[12]

$$\text{السيولة التجارية} = \frac{\text{النقد+شبه النقد المتاح}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$$

إجمالي المطلوبات هي:إجمالي الودائع الأرصدة الدائنة؛أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك؛الحوالات الواردة؛القروض من البنوك التجارية و البنك المركزي؛أية التزامات أخرى و من ضمنها التأمينات.

II-3-2- متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في البنوك الإسلامية: توجد عدة متطلبات تسهم في إدارة السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية من بينها:

- التحديد الدقيق و الواضح لمصادر الأموال في البنك الإسلامي؛
- تحديد مجالات استخدام الأموال في البنوك الإسلامية:تتمثل جوانب استخدامات المال في البنوك الإسلامية من النقدية في خزينة البنك و النقدية لدى البنوك الأخرى،و النقدية لدى البنك المركزي و الاستثمارات المباشرة للبنك و ما يمارسه من عمليات التمويل المختلفة إلى جانب احتياجات البنك من أصول ثابتة؛
- على البنك أن يبتكر آلية لقياس و رصد فائض أمواله من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة و الأخرى التي ستكون في مقابل التزامات البنك،كما يجب الأخذ بعين الاعتبار التزامات البنك خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و الاعتماد.

و من المهم تقييم احتياجات البنك المستقبلية من الموارد المالية،و العنصر المهم في إدارة مخاطر السيولة هو تقدير احتياجات المصرف من السيولة و هناك عدة طرق تم تطويرها لتقدير احتياجات المصارف من السيولة سبق ذكرها في المبحث الأول.

- التعرف على مواطن التعارض بين الربحية و السيولة:من المعروف أن الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة يفقد البنك أرباحا كان يمكنه تحقيقها إذا عمد إلى تشغيل هذه السيولة في مجالات تدر أرباحا،فالربحية المطلوبة يجب أن تكون مناسبة لتحقيق أهداف العملاء و المساهمين من ناحية و تحقق عائدا مقبولا للبنك من ناحية أخرى؛
- تطبيق قاعدة تناسب الآجال كمدخل لإدارة السيولة.

II-4- مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و أسبابها:

إن عدم قدرة البنك على الإدارة الكفؤة لسيولته يمكن أن يؤدي به إلى الوقوع في مخاطر السيولة فما هي مخاطر السيولة و فيما تتمثل أسبابها؟

II-4-1-مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية ،و تقلل من قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات التي حانت آجالها[13].

وتواجه البنوك الإسلامية مشكلة السيولة بحجم أكبر من البنوك التقليدية ذلك أنها تفتقر إلى رعاية البنوك المركزية لها في أغلب الدول التي أتاحت لها مجالا للعمل ،إما عمدا أو تناسيا لخصوصيتها،حيث تشكل البنوك المركزية الملاذ الأخير للبنوك التقليدية عند مواجهة هذا النوع من المشكلات.و لما كانت الحسابات الجارية في البنوك الإسلامية حسابات تحت الطلب ،و ليس في وسعها بيع الدين أو الاقتراض بفائدة من البنك المركزي أو تسييل جزء من أصولها في الوقت المناسب فإنه يتعذر عليها الحصول على السيولة من الأسواق.لذلك تلجأ البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة لمواجهة هذا المشكل ،و هذا سيؤثر بلا شك على مقدار العائد الذي ستدفعه البنوك إلى عملائها الذي يتناقص

يوما بعد يوم، مما يدفع العملاء للبحث عن مؤسسات تقدم لهم عوائد أفضل و بالتالي تفقد هذه البنوك فرصها في استقطاب موارد مالية جديدة ،مما يضعف دورها التنافسي في سوق العمل المصرفي[14].

II-4-2-أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

يبدو أن مخاطر السيولة منخفضة في الوقت الحاضر بسبب ما يمكن تسميته بأعراض السيولة المفرطة،نتيجة لعدم توفر فرص استثمارية كافية تتفق مع الشريعة الإسلامية،و لكن ربما تكون هناك أسباب قد تؤدي إلى مخاطر السيولة في المستقبل هي:[15]

- تعتمد معظم المصارف على الحسابات الجارية بدرجة كبيرة و هذه قابلة للسحب تحت الطلب؛
- هناك قيود شرعية على بيع الديون و التي تمثل جزءا كبيرا من أصول البنوك الإسلامية في الوقت الراهن؛
- نظرا للبطء في تطوير أدوات مالية إسلامية ،فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع تعبئة الموارد المالية في الأسواق في زمن قصير و تزداد صعوبة هذه المشكلة نتيجة لعدم وجود سوق مصرفية بين البنوك الإسلامية؛
- طبيعة العمليات الاستثمارية و التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية،تزيد من مخاطر السيولة لديها،حيث توصل طارق الله خان و أحمد حبيب في كتابهما أن أكثر الصيغ عرضة لمخاطر السيولة هي المشاركة المتناقصة و تأتي بعدها الإجارة السلم و الاستصناع ،كما وجدا أن المضاربة و المرابحة أقل الصيغ التمويلية عرضة لمخاطر السيولة[16].

II-5-آثار تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر السيولة و الوسائل المتكاملة لمعالجة مخاطر السيولة :

في ظل غياب منافذ يمكن للبنك الإسلامي من خلالها الحصول على السيولة النقدية السريعة و تحوطا لطلبات سحب مفاجئة من الأوعية الادخارية،فإن البنوك الإسلامية مضطرة للاحتفاظ بجزء كبير من مواردها المتاحة على شكل نقد معطل أو ودائع بدون مقابل تفوق نسبة السيولة المقررة من البنوك المركزية، مضحية بعوائد توظيف هذه الأموال في سبيل الحفاظ على سلامتها و مصداقيتها و هو ما يؤدي بالضرورة إلى تخفيض العائد على الأموال المستثمرة و العائد على حقوق المساهمين، لذا وجب عليها إيجاد حلول معالجة لهذه المخاطر.

II-5-1-آثار تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر السيولة:

إن تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر السيولة من شأنه أن يؤدي إلى:

- اعتماد البنوك الإسلامية على الاستثمارات قصيرة الأجل و عدم الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل بالرغم من أن البنك الإسلامي هو بنك تنموي،و لا تخدم هذه الاستثمارات الغايات التنموية؛
- ابتعاد البنوك الإسلامية عن الأساليب الاستثمارية التي تعتمد مبدأ المشاركة في المخاطر و تفضيل غالبيتها الأساليب التي تتميز بارتفاع عامل الضمان و انخفاض درجة المخاطرة مثل عملية المرابحة للآمر بالشراء.

كما ترتب على احتفاظ البنوك الإسلامية بسيولة نقدية عالية لمواجهة السحوبات إلى جملة من النتائج هي:

- الإساءة إلى سمعة البنك بدليل أن إدارته غير قادرة على استثمار الأموال بما ينفع المجتمع؛
- تعطيل الأموال بدون استثمارها و هذا يتعارض مع قواعد أحكام الشريعة الإسلامية من جهة، و ضياع عائد معين كان من الممكن الحصول عليه إذا كانت هذه الأموال قد استثمرت استثمارا نافعا؛
- كما أن هذه الأموال قد تتأثر بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي و هذا بدوره يؤثر على الربحية و على القيمة الحقيقية لرأس المال[17].

II-5-2- الوسائل المتكاملة لمعالجة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

بقدر تعدد أسباب المشكلة وخصوصيتها في المصارف الإسلامية، تكون وسائل المعالجة والتصدي للمشكلة في كل أسبابها وجوانبها و يمكن أن نذكر أهم هذه الوسائل فيما يلي:[18]

1-اعتماد أدوات و منتجات الهندسة المالية الإسلامية و أدوات التحوط حيث بعد ظهور الهندسة المالية الإسلامية قيدت أدوات الهندسة المالية التقليدية بأن تكون جميع عملياتها مع أحكام و مبادئ و ضوابط الشريعة الإسلامية، و أولى الخطوات على هذا الدرب المهم مشروع المنتجات و الأدوات المالية في الفقه الإسلامي الذي تبناه البنك الإسلامي للتنمية ،حيث يجب أن تتقيد هذه الأدوات بمبدأين أساسيين هما:المصداقية الشرعية و الكفاءة الاقتصادية؛

2-الالتزام بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمعالجة مشكلة السيولة و التصدي لها ،حيث أن المعيار الأول لمجلس الخدمات المالية بشأن المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في ديسمبر 2005 و ما تلاه من معايير حتى الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين التكافلي)الإسلامي و برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي في أفريل2015 ، و تحوي أربعة أقسام مهمة وتثبت أن المؤسسة المالية– بحاجة ماسة - لكي تتم إدارة مخاطر السيولة بشكل فعّال – إلى:

- ✓ كفاية الموجودات السائلة عاليه الجودة؛
- ✓ مصادر تمويل مستقرة؛
- ✓ موازنة ملائمة بين مواعيد استحقاق الموجودات و المطلوبات؛
- ✓ إدارة جيدة للتعرضات المسجلة خارج المركز المالي.

مع الأخذ في الاعتبار دائما الاضطرابات في أسواق السيولة التي قد تؤثر على عمليات النشاط البنكيو من ثم إمكانية التأثير على الاقتصاد الحقيقي إذا لم يتم تدارك الموقف بشكل مبكر.

3-تأسيس بنية تحتية داعمة للسيولة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية و يكون ذلك من خلال نقاط أساسية هي:

- حتمية التكامل بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛
- ضرورة إقامة التنظيم التشريعي للعلاقة بين البنوك المركزية و المصارف الإسلامية و متطلباته اللازمة التي تراعي خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي،والوقوف على كل متطلباته بما فيها إقامة نظام تأمين الودائع ،إصدارات منظمة للأدوات المالية ؛
- توضيح مهام السلطات الإشرافية التي عليها أن تقوم بتقنين العقبات المتصلة بالبنى التحتية لسوق رأس المال و سوق مابين المصارف،و كذا إقامة إطار مطبق لتوفير الإرشادات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

و في الأخير ننوه إلى ضرورة مشروع تقنين أحكام فقه المعاملات المالية الإسلامية الذي يشكل ضرورة عملية بعدما طال أمد عدم وجود هذا التقنين لما يتمتع به التقنين من مزايا كثيرة تتسق مع كل أحكام الإفصاح و الشفافية و الحوكمة التي تشكل متطلبات عالمية، و ما أحوجنا إليها فيما نحن بصدده من معالجات لمشكلات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

III.دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2008-2017)

في هذا الجزء من الدراسة سنقوم بمحاولة تقصي و محاولة إسقاط ما توصل إليه الباحثون نظريا في مجال إدارة مخاطر السيولة على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2017/2008)باعتباره البنك الذي احتل الصدارة و كان السباق دون منازع في العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر و معرفة مدى تمكنه من إدارة مخاطر السيولة لديه.

III-1-لمحة عامة عن بنك البركة الجزائري:

قبل أن نحاول معرفة كيف يقوم بنك البركة الجزائري بإدارة مخاطر السيولة لديه، لا بد من تقديم لمحة عامة حول هذا البنك

III-1-1 نشأته: هو أول مؤسسة مصرفية إسلامية أنشأت في الجزائر برأس مال مختلط في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500000000دج و قد باشر نشاطه المصرفي ابتداء من سبتمبر1991.

يساهم فيه كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري و مجموعة دلة القابضة الدولية، و قد بلغت مساهمة كل منهما سنة 2017 :44.10% و 55.90% على الترتيب[19].

III-1-2-خدماته المصرفية:

يقوم بنك البركة الجزائري بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية لتلبية الحاجات المختلفة لعملائه و هي:

1- تلقي الودائع من الأفراد و المؤسسات:

- الحسابات الجارية غير التجارية و التجارية المهنية؛
- الحسابات الادخارية؛

- حسابات استثمارية مخصصة؛
- حسابات استثمارية غير مخصصة.

2- التعامل بالعملات الأجنبية:من أجل تسهيل معاملات عملائه و زبائنه حيث يمكنهم من إجراء معاملاتهم المصرفية بكل سرعة و أمان سواء السحب ،إيداع، تحويل ، تحصيل و عمليات أخرى سواء بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية.

3- الالتزامات المتعلقة بالتجارة الخارجية:و تتمثل أساسا في الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان و التسديدات المستندية. و تخضع هذه الأنواع من الالتزامات إلى قواعد و أعراف دولية مقننة بدقة فضلا عن تنظيمات و تعليمات بنك الجزائر المقننة لها.

4- تقديم خدمات مصرفية مستقبلية :حيث يهدف البنك في المستقبل إلى تنويع و تكثيف خدماته الإلكترونية عبر الأنترنت.

III-1-3-مبادئ عمل بنك البركة الجزائري:

يلتزم بنك البركة الجزائري في القيام بأعماله بمجموعة من المبادئ و هي:

- ✓ الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في جميع التعاملات و التمويلات الممنوحة؛
- ✓ الالتزام بتقديم التمويلات بحسب الشروط المحددة من طرف السلطات النقدية و التي لا تخرج عن نطاق القواعد الاحترازية للصيرفة الإسلامية؛
- ✓ يجب أن تخضع كل طلبات التمويل المقدمة من العملاء على دراسة المخاطر حتى و لو كانت مغطاة جزئيا او كليا بضمانات؛
- ✓ الالتزام بضوابط العرف المصرفي القائم على التوظيف و الاستغلال الأمثل للموارد مع توخي الحذر من المخاطر المصرفية المحيطة به.

III-1-4 استراتيجية بنك البركة الجزائري:

تدور إستراتيجية بنك البركة الجزائري حول المحاور التالية:

- ✓ تدقيق و تطوير أنظمة تسيير البنك ؛
- ✓ التحكم في التكاليف و تحديد أدوات تحليل المردودية و الاستمرارية؛
- ✓ تغطية السوق الوطنية من خلال مد شبكة استغلالها و توسع و تنويع منتجاتها و تطويرها.

III-1-5-أهم إنجازات بنك البركة الجزائري:

لقد تزامن العام مع مرور أكثر من ربع القرن على تأسيس البنك كأول بنك إسلامي في الجزائر و لاشك أن البنك حقق طوال الفترة الماضية انجازات كبيرة و نجاحات متميزة و لا سيما في السنوات الأخيرة ،تزامن معه نمو مستدام في الأعمال و الربحية و الحصة السوقية فبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي ميزت سنة2016استطاع البنك أن يضمن استقرار نشاطه و متابعة جهوده في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وذلك ما بينته النتائج المالية لتلك السنة حيث ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 9.22% كما ارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 13.4% ليؤكد مقدرة البنك على تنويع مصادر دخله.كما أظهرت النتائج المالية للبنك أن موجوداته نمت في نهاية السنة بنسبة 9%لتبلغ أكثر من 210 مليار دينار جزائري و عرف مجموع الودائع و حقوق حاملي حسابات البنك ارتفاع بنسبة 10%مما يعكس متانة قاعدة عملائه و بلغت قيمة التمويلات 111مليار دينار جزائري .

و مما ميز سنة 2016 أيضا عودة التمويل الاستهلاكي لشراء سلع مصنعة في الجزائر ،كما واصل جهوده في عصرنة خدماته المصرفية حيث شرع البنك في إطلاق باقة خدمات مصرفية إلكترونية ممنوحة للعملاء كالدفع الإلكتروني و الدفع عن بعد و الصيرفة عبر الانترنت بالإضافة إلى الخدمات المتوفرة كبطاقة السحب البنكية و الرسائل الهاتفية القصيرة و كل هذا يجعل البنك بصفة عامة يدخل عالم الاقتصاد الرقمي من بابه الأوسع[20].

III-2- نظام قياس و تغطية مخاطر السيولة في الجزائر:

قبل أن تحوي القواعد الاحترازية للتسيير المصرفي على نسبة قانونية وقائية لتغطية مخاطر السيولة استعان بنك الجزائر بعدة مؤشرات ساعدته في تحديد مستوى مخاطر السيولة أهمها:[21]

- توفر فائض تمويل ذاتي من خلال زيادة حجم الودائع عن حجم القروض؛
- نسبة الودائع الجارية أقل أو يساوي 40%من إجمالي الودائع؛
- وضعية موجبة للخزينة؛
- احتواء محفظة القروض على الأقل نسبة 15% من الأصول القابلة للتداول أوالتسييل؛
- احترام الحد الأقصى للتمويل أي ان تكون موارد البنك الخارجية في حدود30%على الأقل من موارده الدائمة.

لكن سرعان ما تدارك بنك الجزائر الموقف بإصدار النظام رقم 11-04 المؤرخ في 2011/05/24[22] ، والمتضمن في أول مادة له إلزام البنوك بإجراء تعريف و قياس وتحليل وتسيير خطر السيولة، لتليها 27 مادة صبت كلها في ذلك، حيث نصت المادة الثالثة من هذا الأمر على ضرورة التزام البنوك بنسبة المعامل الأدنى للسيولة والذي يجب أن لا يقل عن 100% في أي وقت و ذلك ابتداء من تاريخ 2012/01/31[23]، كما تضمنت التعليمة07-2011 العناصر التي تشكل بسط ومقام النسبة بالإضافة إلى النسب المئوية التي تُمثَل بها،كما تضمنت المادة الرابعة من التنظيم 11-04 أن تبلغ البنوك والمؤسسات المالية نهاية كل ثلاثي بنك الجزائر بـــ:

- المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين (2) الأخيرين للثلاثي المنقضي؛
- معامل السيولة المسمى معامل المراقبة لفترة ثلاثة(3) أشهر الموالية لتاريخ الإقفال.

و يمكن للجنة المصرفية أن تطلب من البنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بحساب معامل السيولة في تواريخ أخرى.

كما تضمنت نفس التعليمة السابقة الكيفيات التي يتم على أساسها إعداد وتبليغ هذه المعاملات إلى بنك الجزائر، حيث نصت المادة الثالثة منها على ضرورة التزام البنوك والمؤسسات المالية بإعداد كشوف دورية تصرح من خلالها عن وضع السيولة بها، كما أكدت حياة النجار في دراستها على استعمال بنك الجزائر نسبة السيولة قصيرة الأجل واعتماد معاملات تتناسب طرديا مع درجة سيولة الأصل متوافقا مع مقررات بازلIII.

III-3- واقع إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري للفترة (2008-2017):

أما بالنسبة لبنك البركة الجزائري فإن مديرية إدارة المخاطر و هي مديرية مرتبطة مساعدة للمدير العام المكلف بالاستغلال تمثل المحور الأساسي للأنشطة المتعلقة بالمخاطر من بينها مخاطر السيولة و التي نحن بصدد دراستها ،بحيث تشير تقارير السنوات الأخيرة للدراسة أن فيما يخص السيولة قصيرة الأجل LCRفي نفوق دائما100% أما فيما يخص السيولة طويلة الأجل فقد سجلت نسبة صافي الموارد المستقرة NSFR انخفاضا طفيفا خلال الثلاثي الأول من سنة 2016لترجع إلى ما فوق الحد المطلوب بعد ذلك[24].

أما بصفتنا الأكاديمية سنحاول معرفة مدى قدرة البنك محل الدراسة على إدارة مخاطر السيولة لديه من خلال مجموعة من المؤشرات المنتشرة في الأدبيات المصرفية و التي تمكنا من حسابها بناء على الجداول المالية و الميزانيات المنشورة من طرف البنك في تقاريره السنوية خلال فترة الدراسة ،حيث أن هذه المؤشرات تقيس بصفة عامة قدرته على مقابلة سحوبات العملاء خاصة أصحاب الحسابات الجارية و الودائع قصيرة الأجل و هذا ما يعكس قدرته على إدارة مخاطر السيولة لديه، و من أهم هذه المؤشرات نحسب:

III-3-1نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول:

يقيس هذا المؤشر إجمالي القروض الممنوحة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول و ارتفاع هذا المؤشر في البنك يدل على ارتفاع نسبة الاقراض و بالتالي انخفاض السيولة مما يؤدي إلى ارتفاع الخطر و احتمال الإصابة بالتعثر[25].

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) والشكل(01) السابقين أن المتوسط الحسابي لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول قدر ب54.27% مما يدل على زيادة احتمالية تعرض بنك البركة الجزائري إلى مخاطر السيولة ،و خاصة خلال الثلاث سنوات الأخيرة ،حيث بلغ سنة2017 67.18%،و ربما رجع هذا لعودة البنك لمنح القرض الاستهلاكي لشراء السلع المصنعة في الجزائر و بفضل التجربة المكتسبة سابقا تمكن البنك محل الدراسة بالتربع في المصف الأول منذ إعادة إطلاق هذا المنتوج المصرفي بالإضافة إلى التطور الذي عرفه نشاط التمويلات الموجهة للاستثمار ،كل هذا أدى إلى ارتفاع نسبة مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على تحمل البنك لمخاطر عالية السيولة كان وراءها يقينه بنتائج هذا المنتوج المصرفي .

III-3-2-نسبة الأصول السائلة إلى الودائع و مصادر التمويل قصيرة الأجل:

وتحسب بقسمة الأصول السائلة على الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل، وتقيس نسبة الالتزامات قصيرة الأجل التي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالة السحب المفاجئ، و كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على توفر السيولة وانخفاض مخاطرها[26].

من خلال الجدول رقم (02)و الشكل رقم (02)السابقين نلاحظ أن متوسط هذه النسبة خلال سنوات الدراسة قدر ب54.69 % و هي نسبة ممتازة إذا ما قارناها بما هم متعارف عليه في معظم البنوك العربية و الأجنبية حيث أن نسب هذا المؤشر في تلك البنوك يتراوح ما بين 19%و 56% سنويا و يرجع السبب في احتفاظ البنك محل الدراسة بهذه النسبة العالية إلى الارتفاع الكبير في الأرصدة النقدية في خزائن البنك و لدى البنوك المحلية الأخرى خلال سنوات الدراسة بفعل الزيادة المستمرة في إجمالي حقوق الملكية للبنك إلى 24546مليون دينار جزائري سنة2017مقابل 24312مليون دينار جزائري سنة 2016،أي ارتفاعه بنسبة 62.4% مقارنة بالسنة المالية2015 مما أدى إلى ارتفاع الأرصدة النقدية لدى بنك الجزائر إلى 99616004دج سنة 2017 مقارنة ب89902868دج سنة2016حيث قدرت نسبة الزيادة ب44.54%.

حيث نلاحظ أن هذه الزيادة الكبيرة في الأرصدة النقدية قد انعكس على زيادة نسبة النقد و الأرصدة النقدية إلى الودائع و مصادر التمويل قصيرة الأجل لأنه على الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة في البنوك عموما يؤثر على قوة و متانة السيولة البنكية في الوفاء بالسحوبات المفاجئة من الودائع أو السرعة في تلبية طلبات الإقراض فإن لارتفاع نسبة السيولة في البنوك من شأنه أن يؤثر سلبا على تحقيق الربحية.

III-3-3-نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات:

تحسب بقسمة الأصول السائلة على الودائع ومصادر التمويل طويلة الأجل، وتقيس نسبة الالتزامات طويلة الأجل التي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالة السحب المفاجئ، و كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على توفر السيولة وانخفاض مخاطرها[27].

يشير ارتفاع هذا المؤشر من خلال الجدول رقم (03) و الشكل رقم (03) السابقين إلى انخفاض مخاطر السيولة لدى البنك خلال سنوات الدراسة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات السائلة و هي النقد في الصندوق و لدى البنوك الأخرى و ما يمكن تحويله إلى نقد بسرعة و التي يواجه بها البنك التزاماته المالية الأخرى ،كما نلاحظ كذلك من الشكل التوضيحي أن النسبة كانت منخفضة خلال سنة الدراسة الأولى مما دل على أن البنك كان أكثر عرضة لمخاطر السيولة لتصعد بعد ذلك و تنخفض مباشرة في السنتين المواليتين ثم تعيد الكرة و ترتفع خلال الثلاث سنوات لتأخذ منحى تنازلي خلال السنوات الثلاث الأخيرة فهي مذبذبة على العموم ،و ربما يعود سبب هذا التذبذب هو إقحام و التخلي عن بعض المنتجات المصرفية بسبب قرارات مركزية ليس للبنك بد من التعامل معها ،غير أنه تدارك الوضع خلال الثلاث سنوات الأخيرة و رشد استراتيجيته و طريقة عمله خاصة بعد عودة القروض الاستهلاكية إلى باقة خدماته.

و من خلال التحليل السابق لمؤشرات السيولة لدى بنك البركة الجزائري نلاحظ أنه يتمتع بسيولة مرتفعة تدل على قدرته في مواجهة جميع التزاماته، و لكن هذا يمكن أن يوقعه في الشق الآخر من تحديات إدارة مخاطر السيولة و هي الربحية.

الخلاصة:

بعد محاولتنا لمعالجة الإشكالية التي تم صياغتها في البداية حول واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و محاولة إسقاط ذلك على بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة (2008-2017)،توصلنا إلى:

- إن إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها خاصة في بيئة اقتصادية تقليدية- كما هو الحال في الجزائر- لا سيما عند عدم مراعاة البنوك المركزية لخصوصية الصيرفة الإسلامية، و كذا محدودية نشاط السوق النقدية البينية للبنوك الإسلامية و تراكم رؤوس أموال ضخمة و إقبال عدد كبير من المودعين على خدمات هذه البنوك ؛
- اقتصار البنوك الإسلامية على تقديم الصيغ الاستثمارية القائمة على البيوع -كما هو الحال بالنسبة للبنك محل الدراسة- أدى إلى تحفظها في استثمار أموالها لافتقارها لآليات إسلامية فعالة لإدارة السيولة ؛
- نلاحظ ارتفاع مؤشرات السيولة و بالتالي انخفاض مخاطر السيولة دل على الإدارة الجيدة و الكفؤة لمخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة، و لكنه أوقع نفسه في الشق الآخر لمخاطر السيولة و هو فائض السيولة لا سيما في ظل ارتفاع احتياطاتها حيث أن البنك كان حريصا دائما على توفير فائض من السيولة لديه كي لا يضطر للجوء إلى البنك المركزي و الذي

يقرضه بالفائدة الربوية، و هذا ما يؤدي إلى ضياع الكثير من الفرص الاستثمارية و التأثير سلبا على مردودية البنك و ربحيته، و ذلك مما يؤدي إلى إضعاف وضعه التنافسي أمام البنوك التقليدية في الجزائر خاصة الأجنبية.

وهذا ما يدعونا إلى اقتراح مجموعة من التوصيات لتطوير بحث موضوع إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

- على البنك محل الدراسة أن يسعى جاهدا لتبني إدارة كفؤة لمخاطر السيولة لتبقى في منأى عن الأزمات مع ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة في ذلك، و استثمار فائض السيولة لديها في صكوك حكومية و ما شابهها مع مراعاة شرعية هذه المنتجات؛
- ضرورة إنشاء سوق مالي إسلامي يساعد البنوك الإسلامية على إدارة سيولتها عن طريق أدوات مالية إسلامية؛
- أهمية تطوير البحث في أدوات إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك الإسلامية؛
- ضرورة مراعاة البنوك المركزية لخصوصية الصيرفة الإسلامية ؛
- ضرورة مبادرة البنوك الإسلامية باستثمار أموالها ضمن صيغ تمويلية استثمارية و الخروج من سجن البيوع من أجل زيادة ربحيتها، و استمراريتها و المساهمة في التنمية الاقتصادية.

- ملاحق:

الجدول رقم(1) :نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول خلال الفترة 2008-2017

السنوات	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول
2008	%71.43
2009	60.16%
2010	%46.12
2011	%44.05
2012	%38.39
2013	%39.88
2014	%48.07
2015	%62.40
2016	%65.07
2017	%67.18

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة و قاعدة بيانات بنك سكوب

الشكل رقم (1) يوضح تطور نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول خلال الفترة2008-2017

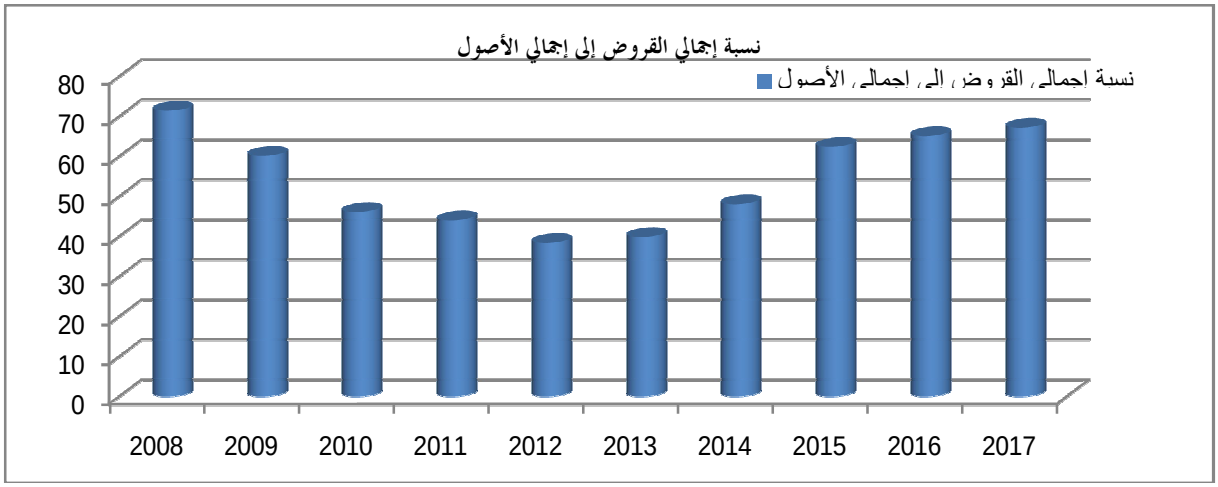

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة و قاعدة بيانات بنك سكوب

الجدول رقم(2) :نسبة الأصول السائلة إلى الودائع و مصادر التمويل قصيرة الأجل خلال الفترة 2008-2017

السنوات	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع و مصادر التمويل قصيرة الأجل
2008	%23.42
2009	%44.07
2010	%63.01
2011	%65.79
2012	%94.73
2013	%91.25
2014	%78.75
2015	%58.19
2016	%52.83
2017	%47.90

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة و قاعدة بيانات بنك سكوب

الشكل رقم (2) يوضح نسبة الأصول السائلة إلى الودائع و مصادر التمويل قصيرة الأجل خلال الفترة 2008-2017

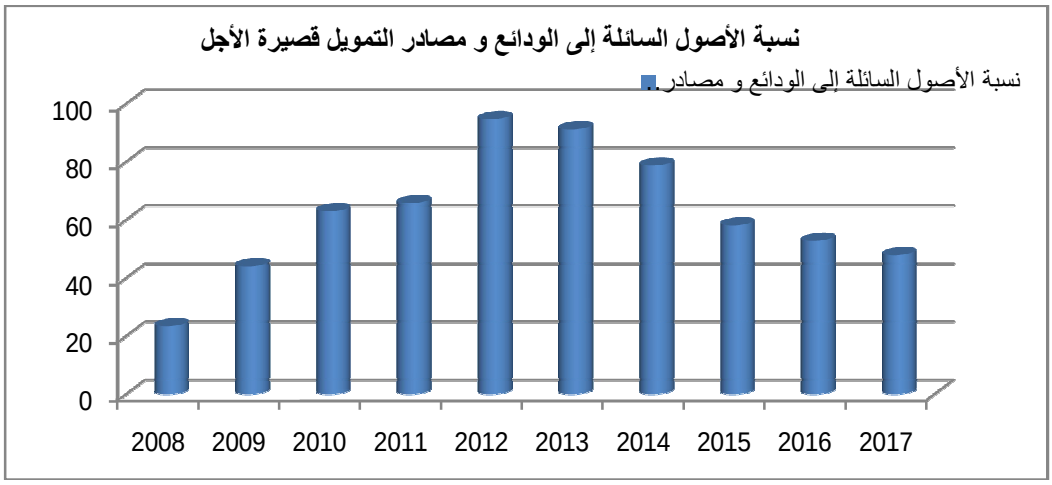

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة و قاعدة بيانات بنك سكوب

الجدول رقم(3) :نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع و السلفيات خلال الفترة 2008-2017

السنوات	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع و السلفيات
2008	%32,71
2009	%52,12
2010	%44,07
2011	%36,19
2012	%70,23
2013	%68,05
2014	%58,72
2015	%46,47
2016	%44,65
2017	%40,04

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة و قاعدة بيانات بنك سكوب

الشكل رقم **(3)** :يوضح نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع و السلفيات خلال الفترة **2008-2017**

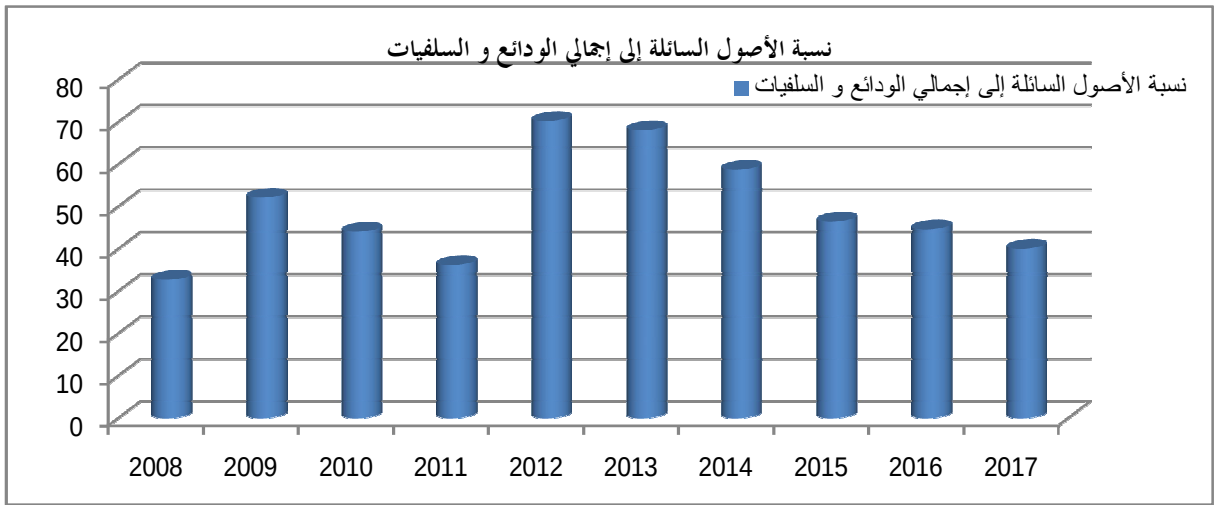

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة و قاعدة بيانات بنك سكوب

- الإحالات والمراجع:

[1] نضال عبد الرؤوف(2013)، **"دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي-دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،36 ، العراق، ص.13.

[2] فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري(2003)، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، الطبعة الثانية ،**دار اليازوري، عمان** ، ص.93.

[3] رايس حدة،**دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**،إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2008، ص ص.267-268.

[4] مفلح محمد عقل(2000) ،**وجهات نظر مصرفية**،البنك العربي،ج2، ص ص.169-170.

[5] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان ،الطبعة الأولى، 2012، ص.162

[6] رايس حدة،مرجع سبق ذكره، ص.895.

[7] سيرين سميحة أبو رحمة(2009)،**السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة دراسة تطبيقية** ،مذكرة تخرج ضمن الحصول على متطلبات الماجستير في الصيرفة الإسلامية ،الجامعة الإسلامية،غزة، ص .ص23-24

[8] حسام الدين نبيل أبو تركي(2011)، **"إدارة مخاطر السيولة"** مجلة المصرفي،العدد20،ص.8.

[9] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص. ص104-109.

[10] محمد سحنون(2003)،**الاقتصاد النقدي و المصرفي**،بهاءالدين للنشر و التوزيع،الجزائر ،ص.196.

[11] محمد سحنون(2003)،**الاقتصاد النقدي و المصرفي**،بهاءالدين للنشر و التوزيع،الجزائر ،ص.196.

[12] ضياء مجيد الموسوي(1993)،**الاقتصاد النقدي** ،دار الفكر ، مصر ، ص.269.

[13] دريد كامل آل شبيب،مرجع سبق ذكره،ص.ص 103-271.

[14] عبد الناصر براني أبو شهد(2013)،**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**،دار النفائس للنشر و التوزيع، ط1، ص.69.

[15] نفس المرجع

[16] عبد الناصر براني أبو شهد،مرجع سبق ذكره، ص.153.

[17] رايس حدة،مرجع سبق ذكره، ص.273.

[18] عبد الحميد محمود البعلي(29-30 جويلية2015) ،**الوسائل الفعالة لمعالجة مشكلة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية و تأسيس بنية تحتية داعمة للسيولة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية**،المؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية،عمان الأردن،

[19] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة2017

[20] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة2016

[21] حياة نجار(2014/2013)،**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل،دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف،.،ص.296.

[22] التنظيم رقم11-04 المؤرخ في 21جمادى الثانية 1432 الموافق ل2011/05/24 والمتضمن تعريف و قياس وتسيير و رقابة خطر السيولة والصادر عن بنك الجزائر

[23] لمادة الثامنة من التعليمة07-2011 الصادرة في 21ديسمبر 2011والمتضمنة معامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية،والصادرة عن بنك الجزائر.

[24] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة2016

[25] Business Education,Analyzing Banking Data http:activemedia-guide.com/busedu-banking.htm

[26] Hassan, M.K and Bashir, A.M, (2002**), Determinants of Islamic Banking Profitability**, http://www.nzibo.com/IB2/Determinants.pdf

[27] op,cit

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عائشة طبي ، أحلام بوعبدلي (2020)، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة(2008-2017)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. ص 209-224.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).